



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين والكرم طه محمد والكرم احمد بلان ومحمد صائب الشكيبدي ويهود صالح التميمي وميثاقيل شمشون زين تورييس وحسين ابو كسمن العائولين بالقضاء باسم الشعب واصدرت قرارها الاتي :

التميز / المدعي / صفى عبود عبد - وكيله المحاميان علاء طاب سلطاني وسرمه محمد الخطاب .

التميز عليه/المدعي عليه/وزير الداخلية/إضافة لوظيفته - وكيله فراد الحنوفي محمد مهدي عياد .

الادعاء

ادعي المدعي (التميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأن موكله كان ملحقاً في وزارة الداخلية قبل عام ٢٠٠٣ وباتاريخ ٢٠٠٣/١/٣٠ بالسر موكله في مديرية شرطة كهرماء الفرات الأوسط على العلاقة السالم وليس بطود موثقة حسب ما جاء بكتاب المديرية العامة لإدارة الموارد البشرية/قسم ترقية العراب والمرفقم (١٤٩١٥) فيس١ ٢٠١٢/٣/٢١ . ولم تعتسب له أي خدمة من تاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٠ وتغلية ارتباط موكله بوزارة الداخلية بتاريخ ٢٠١١/١/١ . نظم المدعي بموجب نظامه المرفقم (٥٠٧/٣١) فيس١ ٢٠١٢/٦/٦ الا انه لم يست بالتظلم رغم مضي المدة القانونية ، أقام المدعي دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢ طلباً بالحكم باحساب خدمته لأغراض الترقية والترقيع والتقاعد من تاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٠ وتغلية ارتباطه بوزارة الداخلية في ٢٠١١/١/١ أسوة بالقرانه من الضباط الذين تم احساب خدمتهم بعد تاريخ ٢٠٠٣/٤/٩ . ونتيجة المرافعة الحضورية العقوبة اصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢١

كوت ماري عيراق
داد كاري بالأي نيستيتادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢/التحقيقية/تسبيل/٢٠١٢

وبعد اضطراراً (٢٠١٢/ق/٣٤٢) حكماً بالاتفاق يطحن ببرد الدعوى ، ضمن
العميز سالحكم بواسطة وقيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب
لائحته التمييزية المؤرخة في ٢٠١٣/١/٩ طلبياً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار:

لدى الشق والردالة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي
مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى حفظ النظر في الحكم العميز
وجد ان وكيل المدعي (العميز) يطالب في الدعوى المرفوعة (٢٠١٢/ق/٣٤٢)
احتساب خدمة موافقه منذ تاريخ ٢٠٠٣/١/٣٠ ولقاية ارتباطه بوزارة الداخلية
في ٢٠١١/١/١ أسرة بالقرانه الضباط الذين تم احتساب خدمتهم بعد تاريخ
٢٠٠٣/١/٩ وفي الجلسة المؤرخة ٢٠١٢/١٢/٥ يطعن بالأمر الإداري المرقم
(٣٩٦) والمؤرخ ٢٠١١/١٠/١٥ الذي جاء بصورة كتاب توضيحي وتم يتضمن
امراً أو قراراً ادرياً يصلح للطعن به كما اوجبه البند (ثانياً) من المادة
(السادسة) من قانون مجلس شورى الدولة المرقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل
إضافة إلى عدم وجود نكلم يسبق الدعوى حيث ادعى وكيل المدعي في الجلسة
المؤرخة ٢٠١٢/١٢/٢١ تكون موافقه لم يحصل على لسطة
من النكلم ... وحيث تبين من تطبيق الدعوى عدم وجود أمر أو قرار ادري
صافر من المدعي عليه (العميز عليه) حتى يستنكلم منه إضافة
بأنه كان على محكمة القضاء الإداري عدم قبول الدعوى شكلاً وعدم السير
فيها قبل ان تتأكد من تقديم المدعي نكلمه بتاريخ ٢٠١٢/١/٦ وحسب
ادعائه وبذا تكون الدعوى قد لقت ملدها القانوني كما لم تتوفر فيها الشروط
الشكلية التي اوجبتها الفران (و) و (ز) من البند (ثانياً) من المادة (٧)
من قانون مجلس شورى الدولة . وحيث ان محكمة القضاء الإداري قد
اتهمت في حكمها العميز التي رد الدعوى فقد إقترن حكمها بالصواب

مكتبه ماروي عيرال
داد كاوي بالاي نيكتيبيادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢/التجديبة/تيميز/٢٠١٢

ويكون متعمون التصديق من حيث النتيجة ، فسرر تصديقه ورؤ الطعون
التيميزية وتعمول المعمول رسم التيميز ويصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٢/١٢ .


الرئيس
محدث المصمود


العضو
فاروق محمد الساي


العضو
جفر ناصر حسين


العضو
اكرم شاه مصطفى


العضو
اكرم احمد باهان


العضو
محمد صابح التليبي


العضو
عيد صااح التميمي


العضو
ميخال شامون


العضو
حسون ابو المن